مجلة إكليل للدراسات الانسانية
التصنيف الورقي: العدد 18 / حزيران/2024
المجلد(5)- العدد(2)-الجزء(1) IASJ–Iraqi Academic Scientific Journals

العلاقات العراقية البريطانية ١٩٤٠–١٩٤١

أ.م.د. سلام خسرو جوامير
كلية التربية–الجامعة المستنصرية

الكلمات المفتاحية: التاريخ الحديث. العلاقات الدولية. العراق

الملخص:

تسجل الحركة الوطنية الاستقلالية العراقية ضمن عناوين الكفاح التحرري العربي المعاصر ضد التواجد الاستعماري ومحاولاته الرامية الى احكام السيطرة على المنطقة كلها، ونضال الشعب العراقي تميز بين النضال السياسي تارة والكفاح المسلح تارة اخرى، وقد اتسمت هذه المرحلة المهمة من تاريخ العراق المعاصر بتطورات مهمة وتأثيرات عميقة على التحرر من الاحتلال الاجنبي، وكان لحكومة الدفاع الوطني دورا مهما في تاريخ الحركة الوطنية العراقية في مقاومة الاحتلال البريطاني ابان الحرية العالمية الثانية.

المقدمة:

اتسمت هذه المرحلة المهمة من تاريخ العراق المعاصر بتطورات مهمة وتأثيرات عميقة على التحرر من الاحتلال الاجنبي، وكان لحكومة الدفاع الوطني دورا مهما في تاريخ الحركة الوطنية العراقية في مقاومة الاحتلال البريطاني ابان الحرية العالمية الثانية. تألف البحث من مقدمة وفصلين وخاتمة بالاضافة الى قائمة المصادر. تناولنا في الفصل الاول اوضاع العراق عند اندلاع الحرب العالمية الثانية وترأس رشيد عالي الكيلاني الحكومة الائتلافية وخلافه مع بريطانيا وارهاصات العلاقة مابين الجانبين العراقي والبريطاني، اما الفصل الثاني فتناولنا قيام الثورة وتشكيل حكومة الدفاع الوطني واندلاع الحرب مع بريطانيا ونهاية حكومة الدفاع الوطني.

أولاً : قيام الحكومة الائتلافية عام 1940م

ساهمت الاحداث الداخلية والخارجية في استقالة حكومة رئيس الوزراء نوري السعيد في (18) شباط عام 1940، وكانت استقالته قد دفعت الى محاولة لتشكيل الوزارة الجديدة ما ادى الى انشقاق قادة الجيش الى جماعتين الاولى تضم حسين فوزي رئيس الاركان ومحمد امين العمري وعبد العزيز ياملكي، وكانوا يحاولون إقناع رشيد عالي الكيلاني لتولي الوزارة،

وقد عرضوا اقتراحهم على الوصي، كما وضعوا قطعات الجيش في معسكر الوشاش (حديقة الزوراء حالياً) في حالة إنذار.أما المجموعة الثانية فقد ضمت كل من العقداء القوميين، صلاح الدين الصباغ ومحمود سلمان وفهمي سعيد وكامل شبيب، الذين وضعوا الجيش في معسكر الرشيد في حالة انذار، واجتمعوا في دار نوري السعيد، وبعد الاجتماع قابل نوري السعيد والقادة الوصي وطلبوا منه اتخاذ اجراءات ضد رئيس الاركان حسن فوزي فوافق الوصي على احالته الى التقاعد(١)، واقترح رشيد عالي الكيلاني تشكيل حكومة ائتلافية، تضم الذين تولوا رئاسة الوزارات السابقة، اما نوري السعيد كان يرى في دفع رشيد عالي الكيلاني الى سدة الحكم استراتيجية يمكن لها ان تضمن له مشاركة رئيس الوزراء الجديد في توقيع فصول السياسة الموالية لبريطانيا، تردد رشيد عالي الكيلاني عن مثل هذا التكليف أي تأليف الوزارة الجديدة لسببين:

أولهما اخلاقي لأنه يخشى ان يفسر الناس وجوده في البلاط الملكي سبباً في وصوله الى رئاسة الوزارة، ثانيهما سياسي، فان الحالة التي نشأت بعد مقتل رستم حيدر في 18 كانون الثاني عام 1940، قد وضعت المملكة العراقية في حالة غير اعتيادية اضافة الى سماعه بخبر معارضة بعض القادة دخول نوري السعيد وطه الهاشمي في الوزارة الجديدة الامر الذي وضعه في موضع التردد. (٢)

كانت رسالة الوصي عبد الاله الى رشيد عالي الكيلاني تدعوه ليتولى تأليف الوزارة وهي كالتالي "وزيري الافخم رشيد عالي الكيلاني. بناء على استقالة نوري السعيد من منصب رئاسة الوزراء، ونظراً الى ما نعهده فيكم من دراية واخلاص، فقد رأينا ان نعهد اليكم برئاسة الوزارة، على ان تنتخبوا زملائكم وتعرضوا اسمائهم علينا والله ولي التوفيق"(٣).

تشكلت الوزارة الائتلافية في الحادي والثلاثون من آذار عام 1940 بموجب الارادة الملكية المرقمة 157 لسنة 1940 وضمت الاسماء التالية: رشيد عالي الكيلاني رئيساً للوزراء ووزيراً للداخلية بالوكالة، ونوري السعيد وزيراً للخارجية، ناجي السويدي وزيراً للمالية، وناجي شوكت للعدلية، وطه الهاشمي وزيراً للدفاع، وعمو نظمي وزيراً للاشغال والمواصلات، وصادق البصام وزيراً للمعارف، ومحمد امين زكي وزيراً للاقتصاد، واخيراً رؤوف البحراني وزيراً للشؤون الاجتماعية(٤).

يلاحظ على هذه الوزارة انها ضمت اربعة رؤساء حكومة سابقين هم: نوري السعيد وناجي شوكت وناجي السويدي ورشيد عالي الكيلاني، وبمجرد استلامه مقاليد الوزارة قدم رشيد عالي برنامجه الوزاري في 6 نيسان 1940(٥)

كان الاهتمام كبيراً على الصعيد الداخلي ببث روح الطمأنينة والاستقرار في البلاد، وصيانة الحريات على اساس جعل احكام الدستور والقوانين فوق كل اعتبار، وحصر مصروفات الدولة بما هو ضروري وتحديد الصرف في المسائل الأخرى، واكد على عملية اجراء انتخابات تضمن للمجلس النيابي نواباً احراراً يدافعون عن مصالح الشعب ويناقشون جميع المشاريع المقدمة من لدن الحكومة، والتركيز ايضاً على ضرورة تسليح الجيش العراقي من كل الجهات وبكل الوسائل مادامت بريطانيا عاجزة عن تسليحه وتجهيزه، لانه لاحظ تقاعساً في هذه العملية، ولهذا ركز رشيد عالي على الجيش والسلطة التشريعية، وهذا في حد ذاته انتقاداً لاذعاً لعدم وفاء بريطانيا بتسليح الجيش العراقي، وذلك يتنافى والمعاهدة الموقعة بين الطرفين عام 1930، اضافة الى انه حاول ان يجعل البرلمان اداة فعالة في حياة الأمة متحاشياً بذلك الكيفيات التي كانت تسير عليها المؤسسات في العهود الوزارية السابقة. (٦)

الغى رشيد عالي الكيلاني الأحكام العرفية في الثالث من نيسان، واطلق سراح عدد من السجناء السياسيين، واصدر تعليمات الى دوائر الدولة حثها على العمل وخدمة الشعب. (٧)أعلنت وزارة الكيلاني ان سياستها تقوم على الأسس التالية، وهي توطيد دعائم الحلف العربي والعمل على تحقيق اماني الاقطار العربية المجاورة، وتحكيم اواصر الصداقة والتحالف مع بريطانيا على اساس المصالح المشتركة المتقابلة، وتقوية اواصر الصداقة والتعاون مع دول ميثاق سعد اباد، وإدامة العلاقات الودية اتجاه جميع الدول، واكد الكيلاني نهج وزارته القومي عندما صرح في المجلس النيابي في 21 كانون الاول 1940، بأن حكومته ستستمر على اداء الرسالة القومية التي اخذ العراق على عاتقه تحقيقها لاسيما العراق في وضع يستطيع معه التعبير عن تلك الاماني ومتابعة تحقيقها، واعتبر القضية الفلسطينية جوهر القضايا العربية التي يجب حلها جذرياً. (٨)

ان البرنامج الحكومي لهذه الوزارة الكيلانية، والذي مس كافة الاصعدة وواكب عدة تطورات داخلية وخارجية، وعلى رأسها اندلاع الحرب العالمية الثانية عام 1939م. اثرت الاوضاع اثناء الحرب العالمية الثانية على العراق قبل تشكيل الوزارة وعايش العراق قبيل تأليف الوزارة الكيلانية، وهذا كان يوحي بأن الكيلاني لن يكون الشخصية التي تستغلها

بريطانيا كأداة طيعة- لتنفيذ خططها ومشاريعها، لذا سلكت بريطانيا سياسة الخداع من جديد، وذلك هو طابع الاستعمار تطرده من الباب فيعود من النافذة.

بحيث رأت انه من الاجدر التأني في اتخاذ القرارات الحاسمة وخاصة انها طرف في الحرب العالمية وذلك لسببين هما: ان تحصل على المصداقية الكاملة لتنفيذ مشاريعها الاستعمارية، وهذا بتنصيب هذه الوزارة الشعبية وبالتالي استغلال نوري السعيد الموجود ضمن التشكيلة الحكومية كوزير للخارجية، وهذا التجسيد لمخططاتها بكل أمان وبطريقة غير مباشرة. (٩)

ومن هنا تكون بصماتها اكثر ثقلاً وغير مشكوك به، ولاحظت بريطانيا تأني الحكومة الكيلانية في اعلان موقفها من الحرب العالمية هل هي مع دول المحور ام الحلفاء. فدفعت بريطانيا بالعناصر الموالية لسياستها وعلى رأسهم نوري السعيد لاثارة الخلافات ضد رئيس الوزراء رشيد عالي الكيلاني.

كان الكيلاني على اطلاع ودراية واضحة عن سياسة بريطانيا واهدافها في العراق والمنطقة وحاول اخفاء اوراقه تجاه سياسته نحو دول المحور خصوصاً المانيا. اما نوري السعيد فقد كان يرى ان تطبيق معاهدة عام 1930 بين العراق وبريطانيا واستخدامها يجعل منها اداة في خدمة مصالح العراق والعرب. بالرغم من تظاهرها بالاعتراف رسمياً بمعاهدة 1930 البريطانية- العراقية، حاولت بريطانيا الزج بعدد كبير من الوطنيين وعلى رأسهم الكيلاني، وذلك بدفع من نوري السعيد لإثارة الخلافات بين الكيلاني والهيئة العسكرية لتخرج ناجحة مع نوري السعيد ساعدها الأيمن في العراق في آخر المطاف(١٠)

كان الكيلاني يدرك جيداً استراتيجية بريطانيا، وخبث ابعادها واهدافها لذا سلك سياسة المراوغة او اللعب على الحبلين حتى لا يكشف اوراقه من البداية، فانه كان يداري نوري السعيد الموالي للانكليز اضافة الى تطبيق بنود المعاهدة البريطانية العراقية 1930، والتي اراد في الواقع ان يجعل منها اداة فعالة لخدمة مصالح العراق والعرب معاً، وذلك بالرغم من انه يمقت الاستعمار البريطاني بشدة، اضافة الى انه استمر في تطبيق الميثاق الرباعي (سعد آباد 1937)الداعي الى تأمين وسلامة حدود هذه الدول وهي العراق وايران وتركيا وافغانستان(١١)

كان رشيد عالي الكيلاني حتى اندلاع الحرب العالمية الثانية لم تكن له اتصالات سياسية مع معظم دول العالم وساستها واحزابها، لكونه زعيماً محلياً اكثر نم كونه شخصية سياسية معروفة على الصعيد العربي والعالمي الا قليلاً، الا ان مجيء مفتي القدس امين الحسيني الى بغداد، والذي يعد من أول الزعماء العرب الذين اتصلوا بايطاليا والمانيا، وخاصة وان

سياسة الاخيرة كانت مناهضة للصهيونية العالمية فاراد المفتي استثمار تلك السياسة لخدمة القضايا العربية. (١٢)

وبعد استقرار المفتي في بغداد استطاع وبما يملك من قباليات وعلاقات واسعة ا ن يكون له تأثير كبير في الوسط السياسي والعسكري العراقي، فكان رشيد عالي الكيلاني احد الذين تأثروا به، فالمفتي الذي وقف بوجه السيطرة البريطانية في فلسطين كان يائساً من بريطانيا ووعودها ومتحمساً للوقوف بجانب اعدائها. (١٣)

في هذه الظروف التي تميزت بازدياد المشاعر القومية المعادية لبريطانية ابلغ بازل نيوتن السفير البريطاني الحكومة العراقية بدخول ايطاليا الحرب، وطلبت منها ان تقرر موقفها من ذلك، فعقد مجلس الوزراء اجتماعاً برئاسة الوصي عبد الاله، الذي كان يريد الاستجابة لكل طلبات بريطانيا دون تردد او مناقشة يؤيده في ذلك نوري السعيد وزير الخارجية الذي اصر على وجوب قطع العلاقات مع ايطاليا، كما قطعت مع المانيا من قبل، لكن مجلس الوزراء اصدر قراراً في (17) حزيران 1940 ابلغه ان السفير البريطاني وفيه ان الحكومة العراقية متمكسة بمعاهدة التحالف المعقودة بين الدولتين، الا انها تتريث في الوقت نفسه في امر قطع العلاقات السياسية بينها وبين ايطاليا. (١٤)

وقرر العراق أخذ رأي تركيا بالنسبة لتطورات الموقف الدولي وايفاد ناجي شوكت وزير العدلية بهذه المهمة ومعه نوري السعيد وزير الخارجية، واجرى الوفد اتصالات مع الجانب التركي حول مواقف الدولتين الجارتين تجاه بريطانيا والمانيا بعد سقوط فرنسا، وكان رأي الجانب التركي عدم دخول العراق الحرب، واستهشد بموقف تركيا التي لها اتفاق مع بريطانيا بأنها لن تدخل الحرب وان مصالح الوطن قبل كل شيء. (١٥)

كما قابل ناجي شوكت فون باين السفير الالماني في تركيا لأنه استبطأ البيان المشترك الالماني الايطالي حول مطالب العراق والعرب والتي تلخصت بالاعتراف بالاستقلال التام لكل الاقطار العربية بما فيه تلك التي هي الآن تحت الانتداب الفرنسي والبريطاني والمحميات البريطانية في الخليج العربي وجنوب الجزيرة العربية، مقابل رغبة الحكومة العراقية في اعادة العلاقات الدبلوماسية مع المانيا، ومنح المانيا وايطاليا، مواقع ممتازة، فيما يتعلق باستثمار مصادر العراق المعدنية وخصوصاً النفط، وعندما يعلن البيان، فان الحكومة العراقية ستقوم بإقالة نوري السعيد واجراء مباحثات لعقد اتفاقية سرية مع الحكومتين الالمانية

والايطالية تتضمن كافة التفصيلات المتعلقة بالتعاون الودي المنتظر وسيقوم العراق وسوريا وفلسطين وشرقي الاردن باعلان حيادهم التام. (١٦)

وعند إعلان البيان المشترك بين المانيا وايطاليا، اثار هذا البيان ضجة كبرى في اوساط العراقيين سوى قبل التصريح به او بعد اذاته، فنجد ان فون باين قد قدم مسودة التصريح المشترك قبل اذاعته الى ناجي شوكت الذي رد عليه ((ليس هذا كل ما نريده.. اننا نرجو ان يتضمن البيان الالماني – الايطالي الاسس التي وردت في المسودة التي قدمتها اليكم يوم وصولي من العراق)).

وعندما عاد الوفد العراقي، قام بتقديم تقريره الخاص الى رشيد عالي الكيلاني والمفتي والعقداء الاربعة(١٧)، وقد اقترح عدة امور منها عدم الاعتماد على التصريحات الرسمية والوعود التي يصدرها الاوربيين، ولابد الاعتماد على النفس لتقوية الجيش العراقي ولتحقيق استقلال فلسطين وسوريا، والتمسك بالحياد التام، والتقارب مع الاتحاد السوفيتي، تجعل منه ورقة رابحة بيد العرب، لكي تستجيب المانيا لمطالب العرب. (١٨)

تعرضت الحركة القومية الى خيبة امل بعد دخول المحور الى الدول العربية، ادرك الكيلاني بأن بريطانيا واذنابها سيمارسون عليه ضغطاً مستمراً حتى تزيحه من الحكم، وقد تبلورت صعوبة التعاون بين الكيلاني وبريطانيا في ميادين عدة بعد رفضها المطالب التي تقدم بها الكيلاني والذي كان يرمي الى الحصول منها على وعد يضمن استقلال سوريا وفلسطين وبالرغم من الحاح حكومة الكيلاني على هذا المطلب فان بريطانيا من خلال مسؤوليها وممثليها في مجلس العموم صرحت بأنها لن تعطي للعرب اي عهد من اجل فلسطين او من اجل سوريا، وبالتالي لم تكن على استعداد لتقديم تنازل يخص فلسطين على وجه الخصوص(١٩)

ومن جانب آخر حاولت الحكومة البريطانية من خلال سفيرها بازل نيوتن الطلب من العراق في 21 من نيسان 1940، بانزال القوات البريطانية على الاراضي العراقية، لتعبر من خلالها الى حيفا بفلسطين وكذلك إقامة قواعد جوية جديدة بالموصل وبغداد، اضافة الى مطالب اخرى كلما رأت ذلك مناسباً لتضغط على الكيلاني وحكومته.

رفضت وزارة الداخلية في حكومة الكيلاني بعض المطالب التي كان يتقدم بها السفير نيوتن في بغداد(٢٠)، والذي كان يغتنم الظروف الحرجة، ويسعى الى استغلال الفرص للتخلص من الحكومة اضافة الى الوقوف في وجه اي مبادرة عراقية مطلبية كانت او على صعيد سياستها

الخارجية، منها: رفض وزارة الداخلية العراقية مطالب السفارة البريطانية في بغداد والمتمثلة في تشغيل سينما جوالة في القرى والارياف لتظهر خلاله صوراً خليعة ومستهجنة لدولتي المحور، المانيا وايطاليا، وكذلك لم تسمح لها بلصق صور على علب الكبريت واللفافات التي تحط من قدر الالمان والطليان، وتشوه اعمالهم في نظر العراقيين، كما رفضت وزارة الداخلية العراقية الكميات الكبيرة من الرسائل والنشرات الشائنة للدولتين والتي طلبت السفارة البريطانية توزيعها على الاهالي، وقد كان رد الوزراء على ذلك ان السماح لمثل هذه الأمور من شأنه ان يجر البلاد الى معاداة بعض الدول الأمر الذي يتنافى مع مصالح العراق العامة(٢١) وازداد الضغط البريطاني على حكومة الكيلاني، فهذه المرة اللجوء الى الضغط الاقتصادي المباشر، فقطعت عن العراق العتاد والاسلحة، كما اوقفت حصته من دولارات الكتلة الاسترلينية والتي كانت تحت اشراف البريطانيين، ووضعت خطط اخرى استهدفت ايقاف عوائد النفط ومنح القروض للحكومة فضلاً عن الحصار الذي فرض على موانئ البصرة من قبل البريطانيين. (٢٢) وبهدف استحكام الحصار التام على العراق، اوعزت بريطانيا الى الولايات المتحدة الامريكية بعدم تجهيز العراق بالسلاح، وقامت بتجريد طائراته المشتراة منها من سلاحها، كما امتنعت عن شراء التمر والقطن منه ومنعت بيعها لأي دولة لها علاقة بالمحور. (٢٣)

اشارت الحكومة البريطانية على الوصي بإقالة الوزارة درءاً لما يخشى من اشتداد الازمة بين الدولتين العراقية والبريطانية فارسل الوصي اشارة الى رئيس الوزراء بأن استقالة الوزارة مرغوبة لعدم الانسجام الوزاري ووجود خلاف بين وزير الخارجية نوري السعيد ووزير العدل ناجي شوكت، واخذ الوصي يحشد انصاره لمقاومة الوزارة الكيلانية واسقاطها فاجتمع برئيس اركان الجيش ومدير الشرطة العام واوصاهما بعدم اطاعة الاوامر التي تصدرها اليهما الوزارة خلافاً للقوانين المرعية والدستور. (٢٤)

وقد توالت الاحداث وزاد النزاع، واصبح السفير البريطاني يتصل مباشرة بالوصي، مقاطعاً الوزارة ورئيسها على وجه الخصوص ولم يعد يراجعها وهذا خلافاً للقوانين والتقاليد الدبلوماسية الدولية، ثم قاطع نوري السعيد الاجتماعات الوزارية وذلك بغياباته المتكررة ثم استقال بتاريخ (19) كانون الثاني 1941، مع العلم ان وزير الدفاع قد اقترح على الوصي ان يستقيل وزيران او أكثر من مناصبهم الوزارية عسى ان يخفف ذلك من حدة الأزمة، لكن مع

ذلك فإن رشيد عالي الكيلاني ظل صامداً وعازماً على البقاء بالحكم معتمداً على تأييد الضباط الأربعة له بوجه خاص. (٢٥)

اضافة الى انه يتمتع بزعامة شعبية يدعمها اشخاص بارزون في الشمال، وفي الفرات الاوسط والحاج محمد أمين الحسيني، فقد كان لهذا التأييد دوراً في قوة ونفوذ الكيلاني(٢٦)

توالت الاستقالات الواحدة تلو الاخرى فبعد استقالة ناجي شوكت وزير العدلية والبصام وزير المعارف وعمر نظمي وزير المواصلات، تأزمت الامور، ولم ينفع تصريح الكيلاني اثناء مقابلة الوصي له والوفد الوزاري المرافق له، والذي كان معتدلاً وطمئن الحكومة البريطانية وحاول ان يزيل شكوكها في الوزارة القائمة، لكن ذلك لم يفيد لأن بريطانيا تعتبر رشيد عالي الكيلاني على رأس الحكومة هو الازمة بعينها.(٢٧)

لم يبق للوصي من الإدارة ليلعب بها في سبيل اسقاط الوزارة غير الامتناع عن تصديق القوانين والانظمة وسائر الارادات الملكية، كما أوعز الى انصاره في مجلس النواب بمهاجمة الوزارة وحاول الكيلاني على إثر ذلك حل المجلس النيابي، الا ان لجوء الوصي الى مدينة الديوانية احبط محاولة رئيس الوزراء، وفي الديوانية أخذ الوصي يستعد لمقاومة الوزارة بالقوة، فبدأت تلوح في الافق حرب أهلية، مما دفع محمد الصدر وطه الهاشمي، وكذلك صلاح الدين الصباغ الى التدخل واقنعوا رشيد عالي الكيلاني بالاستقالة، فقدم الكيلاني الاستقالة في 31 كانون الثاني 1941 محملاً الوصي ما حدث متهماً إياه بأنه خاضع للتأثير الأجنبي. (٢٨)

ثانيا: اندلاع الثورة وقيام حكومة الدفاع الوطني

يبدو ان الوصي في اختياره الهرب الى الديوانية كان يهيء للقضاء على القادة الأربعة، فالديوانية مركز عسكري مهم اعتقد الوصي بأنه يمكن ان يستغله لمقاومة الحكومة في بغداد، ولهذا عقد فور وصوله اجتماعاً عسكرياً لآمري الوحدات وادخل بالمحافظين (المتصرفين) تلفونياً، وطلب اليهم عدم تنفيذ اوامر بغداد، ولكن وصول استقالة الكيلاني الى الديوانية جعل الوصي يوقف اتصالاته ويطلب حضور بعض الساسة من بغداد للتداول في تشكيل الوزارة الجديدة. (٢٩)

عهد الوصي في الأول من شباط الى طه الهاشمي بتأليف الوزارة التي ضمت بالاضافة اليه واحتفاظه بوزارة الدفاع ايضاً كل من: عمر نظمي للداخلية والعدل، وعلي ممتاز للمالية وعبد

المهدي للاقتصاد، وصادق البصام للمعارف، وحمدي الباجه جي للشؤون الاجتماعية، وتوفيق السويدي للخارجية.

وأوضح الهاشمي ان سياسة حكومته الخارجية لا تختل في جوهرها ومرامها عما سارت عليه الوزارات المتعاقبة من سبل وما توخته من اهداف، وقال ان العراق كدولة ناشئة أحوج الى الاجتهاد عن ويلات الحرب. (٣٠)

في هذه الفترة انضم رشيد عالي الكيلاني الى اللجنة العربية السرية التي شكلها المفتي، ثم قام اعضاء اللجنة يوضح برنامج عمل لتحقيق آمال الامة العربية، وقد اعرب الاعضاء عن شكرهم بصلابة موقف الهاشمي وقدرته على حسم الامور، ولما ظهرت بوادر خضوع طه الهاشمي للارادة البريطانية في تفريق العقداء الاربعة قاومه الآخرون وطلبوا منه الاستقالة، عندئذٍ قام الوصي بوضع مقدراته بيد السفارة البريطانية التي هربته الى البصرة، واخذ من هناك ينفذ المؤامرة البريطانية للنيل من استقلال العراق. (٣١)

دفعت هذه الأمور العقداء الأربعة الى القيام بانتفاضة ثورية في 2 نيسان 1941 لم تستهدف اقصاء الساسة الموالين لبريطانيا فحسب بل تفويض النفوذ البريطاني في العراق ايضاً، واختير رشيد عالي الكيلاني من قبل ضباط الجيش لتأليف حكومة الدفاع الوطني، وتم بعدها اقصاء الوصي، وانتخاب الشريف شرف وصياً على العرش، وكلف الأخير رشيد عالي بتأليف وزارته الرابعة في (10) نيسان 1941. (٣٢)

وأصدر رشيد عالي الكيلاني بياناً الى الشعب عبر فيه عن الاسباب التي ادت بالجيش العراقي الى تحمل مسؤولية حفظ الأمن والاستقرار في البلاد وصيانة احكام الدستور من العبث به، والمسؤولية التي طلب الى تحملها، خدمة لبلده ووقاية سلامتها، خاصة بعد استقالة الهاشمي من رئاسة الوزارة، وفي البيان ا يضاً تطرق الى منهاج الحكومة وهو نفس المنهاج الذي سارت عليه وزارته الاخيرة، واعلنته حينها للرأي العام، وطلب من الشعب مساندته ويوحد كلمته لايصال البلاد الى السلامة، وتحقيق امانيها المقدسة من جميع ابناء الوطن، ان يواظبوا على اعمالهم وان ينتهوا الى مكائد الكائدين، واختتم كلمته بالدعاء لجلالة الملك المفدى فيصل الثاني المعظم.(٣٣) ان حكومة الدفاع الوطني تعد حكومة ذات طابع عسكري لأن الوزير الأول يشرف على جميع الوزارات عن طريق اوامره لوكلائها، وكانت الاجتماعات تنسق بين الكيلاني وقادة الجيش بداية من تاريخ تأسيس هذه الحكومة العسكرية في 3 نيسان 1941، فمثلاً تم بنفس التاريخ اجتماعاً بوزارة الدفاع بعد اذاعة البيان اعلاه، واطلق عليه مجلس

حكومة الدفاع الوطني برئاسة رشيد عالي الكيلاني وحضره رئيس أركان الجيش امين زكي، ومدير شؤون الدفاع اسماعيل نامق، ومدير الحركات نور الدين محمود، وقادة الفرق باستثناء قائد الفرقة الثانية قاسم مقصود لبعد مقره عن العاصمة، واتخاذ القرارات التالية:

اولاً/ تقديم مذكرة الى الحكومة البريطانية على الفور بضرورة احترام نصوص المعاهدة وعدم التدخل في شؤون العراق الداخلية، واحترام الحقوق الدولية، فأن تشجيع الحكومة البريطانية للوصي ولمن لاذ بالمعسكر الانكليزي من المواطنين، ومحافظتها عليهم في معسكراتها وسفنها البحرية، ووضع وسائط نقل تحت تصرفهم ينتقلون بها في الاراضي والمياه العراقية سراً وعلناً، ومساعدتهم على احداث القلاقل والثورات، وتخصيص محطة لاسلكية للبث تنطق بلسانهم، كل ذلك يعد تدخلاً شائناً في امور البلاد الداخلية لا تقره الاصول الدولية، ولا المعاهدات المعقودة بين البلدين. (٣٤)

ثانياً/ قيام الحكومة بإيفاد قوة اضافية لتعزيز حامية البصرة، ولقمع اية حركة من حركات العصيان قد يثيرها الانكليز هناك، وعلى اثر ذلك تحرك لواء المشاة الثاني ولواء المدفعية الصحراء الأول وهما من قطاعات الفرقة الاولى وعسكرا في البصرة.

ثالثاً/ توقيف صالح جبر متصرف لواء البصرة وجلبه الى بغداد لأنه قطع الاتصال بالعاصمة، واخيراً إطلاق الحرية للوصي على ان لا يسمح له بالاتصال بالعشائر. (٣٥)

ومن الجدير بالذكر ان بريطانيا كانت تتابع كل التطورات، عن طريق تقارير متتالية وذلك في شكل برقيات منها برقيتين بتاريخ (3) نيسان 1941 فالاولى اخبر فيها السفير البريطاني كورنواليس حكومته، بأن رشيد عالي الكيلاني قد سيطر على مكاتب الحكومة، وأن الجيش قد اخذ على عاتقه مسؤولية الحكم، وعين رشيد عالي الكيلاني لتولي رئاسة الحكومة، وان ادمونس مستشار وزارة الداخلية قد اجرى محادثات مع رشيد عالي الكيلاني واقترح السفير من حكومته عدم إقامة علاقات رسمية مع هذا النظام الجديد. (٣٦)

كما ان السفير البريطاني سارع في تقديم عدة اقتراحات في الرابع من نيسان 1941 لحكومته، واعتبرها خطوات فعالة لاضعاف حكومة الدفاع الوطني، وكانت في مجملها ذات طابع اقتصادي، وقد اعتبرها بمثابة ضغوط لاسقاط الحكومة الكيلانية، لانها تعجل من خنق الكيلاني وحكومته غير الدستورية، كونها تمنعه من معالجة الوضع الاقتصادي، فتجميد المبلغ الكلي لاعتماد الحكومة العراقية في البنك الشرقي، وخاصة وان السيولة النقدية

المتبقية في بغداد تبلغ (93) الف دينار، وارصدة البنك الشرقي في بغداد ولندن، وطلب من حكومته بوقف طلبات سحب حساب الحكومة العراقية من الشرقي في لندن.

ووقد وافقت الحكومة البريطانية على اقتراحات سفيرها في بغداد، وقد جاءت هذه الضغوط الاقتصادية، بل العسكرية، لان قيام حكومة الدفاع الوطني واكب تقريباً هجوم القائد الالماني رومل المضاد في شمال افريقيا، مع الهجوم الالماني على يوغسلافيا واليونان، مما ادى بالسفير البريطاني كورنواليس والوزير المفوض الأمريكي ببغداد الى القول ان هذه الاحداث الثلاثة جاءت متزامنة مع بعضها عن عمد. (٣٧)

بعد هذه التطورات السياسية الداخلية في العراق والخارجية المتمثلة في التقدم الالماني في بعض الجبهات، اوضح السفير البريطاني لحكومته الوضع في العراق واقترح عليها ارسال قوات عسكرية زاعماً انه في حالة اهمال بريطانيا العظمى للوضع في العراق فيجب ان تكون على استعداد لترى هذه البلاد واقعة في قبضة الألمان، فأوعزت الحكومة البريطانية الى سفيرها بأن يماطل في تقديم أوراق اعتماده بحجة عدم وجود من يستطيع ان يقدم له اوراق اعتماده رسمياً وشرعياً وفي الوقت نفسه تشرشل رئيس وزراء بريطانيا الاحتفاظ بالبصرة وبعض المراكز وطرق المواصلات المهمة. (٣٨)

ثالثاً: الحرب البريطانية – العراقية عام 1941 ونهاية حكومة الدفاع الوطني

لقد كانت بريطانيا تعي جيداً مدى اهمية العراق من الجوانب الاقتصادية والاستراتيجية لذا حاولت تكريس سيطرتها على هذه البلاد بشتى الوسائل، ومنها الخوض في الحرب كي تحافظ على امتيازاتها، وكانت وزارة الدفاع العراقية وبناء على القرار الذي اتخذه مجلس الوزراء في 28 نيسان 1941، وقد ارسلت بعض القطعات العسكرية الى جوار الحبانية كتدبير احتياطي ضد المفاجآت المنتظرة. (٣٩)

اعتبرت القاعدة البريطانية في الحبانية هذا الارسال بمثابة تعرض لها، فلما نزلت القوات البريطانية في البصرة يوم 30 نيسان، وازداد التوتر بين البلدين بعد طلب العراق منع الطائرات البريطانية من التحليق في الجو، فرد البريطانيون على هذا الانذار، بطلب سحب القوات العراقية المحتشدة بجوار الحبانية، قبل ان يضطروا ان يقصفوها، وبعد اخذ ورد طويلين، فوجئت القوات العراقية المذكورة بثلاثة اسراب بريطانية قاصفة مع سرب مقاتل تفتح النار على الجيش العراقي، وهكذا بدأت بريطانيا بين الطرفين في يوم الجمعة الثاني من مايس 1941، وان القوات البريطانية جعلت القوات العراقية تنسحب من مواقعها في

الحبانية، وبالتالي تراجعت نحو الفلوجة تاركة وراءها كمية كبيرة من الاسلحة والذخيرة وقد تقدمت القوات الجوية البريطانية، فقصفت العديد من المواقع العسكرية كالديوانية، وكذلك التعزيزات المتحركة من الفلوجة، وهذا بالرغم من المحاولات الفاشلة التي قامت بها الطائرات العراقية لقصف الحبانية، وبالتالي تمكنت القوات البريطانية من فك الحصار على الحبانية في (7) مايس 1941. (40)

اتخذت بريطانيا بعد القصف الجوي اجراءات اقتصادية بتضييق الخناق على الحكومة العراقية، بحيث فصلت الدينار العراقي عن الاسترليني، وكما هو معلوم فإن بريطانيا قد ادخلت الدينار العراقي بمنطقة الباون الاسترلينية منذ تأسيس العملة العراقية في نيسان 1932، فكان سعر الدينار يرتفع بارتفاع سعر الباون، وينخفض بانخفاضه كما اوعزت السفارة البريطانية في العراق الى المصارف الاجنبية، بإخراج موجودها النقدي من خزائنها وتهريبه وكل هذا لتحرج العراق مالياً، ولهذا، ولما تألفت لجنة لجرد الموجود النقدي في المصرف الشرقي، ولم تجد اللجنة الا كمية من الأوراق النقدية الممزقة المعدة للحرق فأصلحتها واعادتها للتداول لتأمين الصرف العام.ولهذا اضطرت الحكومة العراقية الى مجابهة الوضع المالي الخطير بتأسيس مصرف الرافدين الحكومي برأسمال قدره نصف مليون دينار، ثم استدعى الكيلاني ممثل المانيا في بغداد الدكتور غروباً، وطلب اليه ان ينقل الى هتلر رغبة الحكومة العراقية في ان تضع حكومة الرايخ تحت تصرف العراق ثلاثة ملايين باون ذهباً كرصيد لعملة ورقية جديدة تصدرها الحكومة العراقية على ان تطبع في مطابع الحكومة الألمانية، وتسدد الرصيد من المحصولات الزراعية ومن النفط، وقد فشلت هذه الخطوة بعد التفوق الانكليزي على الالمان في الحرب.(41) وفي ظل هذه المعطيات تكررت النداءات والوساطات لايقاف الحرب، ومن هذه الوساطات: التركية والمصرية والسعودية، لكنها باءت بالفشل، لأن الطرف العسكري في الحركة الكيلانية يرفض وقف الحرب()، بعد احتلال الفلوجة من قبل القوات البريطانية اصبح الطريق امام البريطانيين مفتوحاً نحو بغداد لاحتلالها، لكن السيول الكبيرة عرقلت التقدم على الطريق الرئيسي فقام كلوب باشا بعبور الجزيرة وقطع سكة حديد الموصل قرب سامراء، ثم التقدم واحتل المشاهدة (قرب التاجي) وانحدر جنوباً نحو بغداد، واستطاعت القوات الرئيسية البريطانية من التقدم عن طريق خان نقطة (خان ضاري) وقامت القوات البريطانية بصد الهجوم العراقي المعاكس، وبصعوبة وصلت الى مشارف بغداد في (29) مايس 1941.(42)

وعندما أوشكت هذه المعركة على نهايتها اتفق الكيلاني مع القادة على تنظيم المقاومة في شمال العراق بعد سقوط بغداد غير ان القادة العسكريين الاربعة غادروا بغداد في اليوم التالي الى طهران، وتبعهم الكيلاني والمفتي في اليوم نفسه.(43)

لقد كان للهزيمة التي لحقت بالكيلاني والحركة التي تزعمها، آثار سلبية على حركة التحرر الوطني، ومن ورائها القوى الوطنية والقومية العراقية آنذاك بما في ذلك التيار الذي قاده نوري السعيد، وحقق ضغطاً سياسياً على بريطانيا، واسهم في تحقيق انجازات ايجابية وطنياً وقومياً، ولم تقتصر هذه الآثار السلبية على غياب هذه الحركة من الواقع السياسي فحسب، بل كان لهرب قادتها اكبر الأثر على تراجع الجبهة القومية العربية آنذاك، وقد افضى هذا الوضع الى تحول قادة الحركة القومية مثل الكيلاني والمفتي الى اللجوء الى دول المحور، وغدو ألعوبة تحركها دول المحور حسبما يتفق مع سياستها الخارجية في ظل ظروف الحرب وتطورها. (43)

الخاتمة:

ادت حكومة الدفاع الوطني دورا كبيرا في تأجيج الحماس الوطني وقيادة النضال ضد الاحتلال البريطاني. وقد تضافرت جملة من الظروف والاسباب السياسية والعسكرية وبعض التطورات الاقليمية والدولية في تقهقر المد الثوري التحرري في العراق ابرزها:

1. كانت حركة مايس 1941 حركة عراقية رسمية قامت باسناد القوات المسلحة العراقية ورأسها مجموعة من السياسيين العراقيين من التيار القومي بقيادة رشيد عالي الكيلاني.
2. ان الوزارة التي شكلها رشيد عالي الكيلاني لم تكن وزارة قوية ومتماسكة، ولم يكن معظم وزرائها من العناصر الثورية او مؤمنين بأهداف الحركة الثورية التي اعلنها الجيش وتبناها رشيد عالي، وهذا ما أثر على دورها في استمرارية المقاومة التي انهارت دون تحقيق النصر.
3. تعدد مصادر القرار وتضارب الصلاحيات، وكذلك الضغوط على الحكومة هذا افقدها توازنها وانسجامها وبالتالي الى اضعاف سيطرتها على الاوضاع السياسية والعسكرية.
4. ان العراق كان يعاني من عدم وجود احزاب سياسية عقائدية لتنظيم الجماهير والوصول بها الى الاهداف القومية والوطنية.
5. قلة التجربة والتدريب في الجيش العراقي، وكان يعتمد على وجود الخبراء الانكليز في صفوفه، وكان يعاني من ضعف وقلة خبرة في القتال، وطبيعي وأن هذا الجيش لا يستطيع ان يكسب حربا ضد دولة قوية كبريطانيا. بالاضافة الى قلة التسليح والتجهيز.

6. الحرب النفسية التي شنتها من الداخل القوى الموالية للانكليز ولمدرسة عبد الاله، ونوري السعيد والمعلومات الكاذبة التي ذكرها بخصوص قوة الجيش البريطاني.
7. الدعم الامريكي ساهم في ازدياد قوة بريطانيا في كل جبهات الحرب العالمية الثانية.
8. قلة الدعم الخارجي للعراق وخاصة من الدول العربية لكون معظمها كانت في ذلك الوقت تحت الاستعمار الفرنسي والبريطاني.

الهوامش:

(١) جعفر عباس حميدي، تاريخ العراق المعاصر 194- 1968، دار ومكتبة عدنان، بغداد، 2015، ص ص 159- 160.

(٢) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج5، بغداد- دار الشؤون الثقافية العامة، 1988، ط7، ص130.

(٣) المصدر نفسه، ص131.

(٤) ناجي شوكت، سيرة وذكريات ثمانين عاماً 1894- 1974، بيروت، 1977، ص403.

(٥) اسماعيل احمد ياغي، حركة رشيد عالي الكيلاني، دراسة في تاريخ الحركة الوطنية العراقية، بيروت، 1974، ط1، ص47.

(٥) طه الهاشمي، مذكرات طه الهاشمي 1919- 1943، بيروت، 1967، ص387.

)٦) جعفر عباس حميدي، المصدر السابق، ص ص 161- 162.

(٧) جعفر عباس حميدي، المصدر السابق، ص162.

(٨) صلاح الدين الصباغ، فرسان العروبة في العراق، دمشق، 1956، ص190

(٩) صلاح العقاد، العرب والحرب العالمية الثانية، القاهرة، 1966، ص222.

(١٠) زاهية قدورة، تاريخ العرب الحديث، دار النهضة العربية، بيروت، 1985، ص146.

(١١) قيس جواد الغريري، المصدر السابق، ص134.

(١٢) المصدر نفسه، ص134.

(١٣) جعفر عباس حميدي، المصدر السابق، ص163.

(١٤) الحسني، تاريخ الوزارات، ج5، ص165.

(١٥) المصدر نفسه، ج5، ص163.

(١٦) الحسني، تاريخ الوزارات، مصدر سابق، ج5، ص165.

(١٧) عبد الرزاق الحسني، الأسرار الخفية لحركة 1941 التحررية، صيدا- لبنان، 1971، ص49.

(١٨) الحسني، تاريخ الوزارات، مصدر سابق، ج5، ص167.

(١٩) اسماعيل احمد ياغي، مصدر سابق، ص58.

(٢٠) أحمد رفيق البرقاوي، العلاقات السياسية بين العراق وبريطانيا 1922- 1932، 1980، ص ص 165- 166.

(٢١) قيس الغريري، المصدر السابق، ص141.

(٢٢) قيس الغريري، المصدر السابق، ص141.

(٢٣) جعفر عباس حميدي، المصدر السابق، ص165.

(٢٤) زكي صالح، مقدمة في دراسة العراق الحديث، بغداد، 1953، ص11.

)٢٥) الحسني، تاريخ الوزارات، ج5، ص181.

(٢٦) الحسني، تاريخ الوزارات، ج5، ص181.

(٢٧) قيس الغريري، المصدر السابق، ص144.

(٢٨) جعفر عباس حميدي، المصدر السابق، ص166.

(٢٩) المصدر نفسه، ص166.

(٣٠) ناجي شوكت، المصدر السابق، ص434.

(٣١) قيس الغريري، المصدر السابق، ص146.

(٣٢) الحسني، تاريخ الوزارات، ج5، ص ص229- 230.

(٣٣) الحسني، تاريخ الوزارات، ج5، ص234.

(٣٤) المصدر نفسه، ج5، ص234.

(٣٥) الحسني، تاريخ الوزارات، ص235.

(٣٦) ورنر جفري، العراق وسوريا 1941؛ ترجمة وتقديم: محمد مظفر الأدهمي، بغداد- دار الحرية للطباعة، مركز البحوث والمعلومات، 1986، ص ص 12-13.

(٣٧) جعفر عباس حميدي، المصدر السابق، ص171.

(٣٨) محمد مظفر الأدهمي، احداث 1941 في العراق، ثورة ام حركة انقلاب؟ مجلة آفاق عربية- بغداد، العدد 6، السنة 15 حزيران 1990، ص50.

(٣٩) اسماعيل احمد ياغي، المصدر السابق، ص ص 159- 160.

(٤٠) أسامة عبد الرحمن الدوري، قلق بريطانيا من شبح حكومة الدفاع الوطني، مجلة آفاق عربية، بغداد، العدد 4، 14 نيسان 1989، ص54.

(٤١) خالد عبد المنعم العاني، موسوعة العراق الحديث، بغداد- الدار العربية 1977، ط1، ص ص240- 241.

(٤٢) جعفر عباس حميدي، المصدر السابق، ص175.

(٤٣) قيس الغريري، المصدر السابق، ص148.

(٤٤) علي المحافظة، العلاقات الالمانية – الفلسطينية، بيروت، 1981، ط1، ص250.

Iraqi-British relation 1940-1941

Assist Prof Dr. Salam khsro gwamer

College of Education-Al-Mustansiriyah University

dr.salam.kg@uomustansiriyah.edu.iq

Keywords: the modern history. International Relations. Iraq

Summary:

The introduction records the Iraqi National Independence Movement among the titles of the contemporary Arab liberation struggle against the colonial presence and its attempts to tighten the border over the whole region، and the struggle of the Iraqi people distinguishbetween the political struggle at times and the armed struggle at other times، and this stage has been characterized by The task of the history of contemporary Iraq with important developments and profound effects on the liberation from foreign occupation، and the government of national defense was an important role in the history of the Iraqi national movement in resisting the British occupation during the second world freedom and consisted of research from the introduction and two chapters and conclusion sin sin sins in addition To the list of sources، we dealt in the first chapter the situation of Iraq at the outbreak of the second world war and headed Rashid Ali Kilani in the coalition government and other with Britain، and chapter two dealt with the outbreak of the revolution and the establishment of the government of national defense and the outbreak of war with Britain and the end of the government National Defense. Finally I offer this modest scientific effort، hoping that it will be a simple contribution and from God، good luck.